مفاوضات الحكم الذاتي بأسرع وقت بناء على طلب إسرائيل، وذلك لاستباق تطورات الأحداث، التي يمكن أن تطرأ بعد الإنسحاب الاسرائيلي من سيناء، والمقرر في نيسان (ابريل) ١٩٨٢.

## صفقة الأواكس، وتأكيد «المصالح الخاصة»

واستمراراً لهذا النهج، في تأكيد «المصالح الخاصة» لكل من إسرائيل والولايات المتحدة، أثارت إسرائيل «ضجة» مفتعلة حول تزويد واشنطن، للدول العربية الصديقة لها بالأسلحة المتطورة؛ خاصة صفقة طائرات الإنذار المبكر (أواكس) والمعدات الإضافية لطائرات ف \_ ١٥، مع العربية السعودية. وقد اتبعت إسرائيل حيال هذا الموضوع، منهجين:

الأول، الإنتقاد الشديد لإبرام مثل هذه الصفقة، لأنها تعرض «أمن إسرائيل» للخطر، وتجعلها مكشوفة أمام الدول العربية. ولأن العربية السعودية تعارض اتفاقيات كامب ديفيد، ولا تعترف بإسرائيل. ولم يتورّع بيغن، من توجيه أقسى الإنتقادات ضد السعودية وحكامها، عشية زيارة فيليب حبيب المبعوث الأميركي إلى الرياض، للتوسط بما سمي «أزمة الصواريخ» السورية، في محاولة لإفشال مهمته هناك، حتى لا تتعزز أكثر مكانة السعودية بنظر الأميركيين؛ الأمر الذي ينعكس إيجاباً على قرار الكونغرس الأميركي بشأن صفقة الطائرات.

أما الثاني، فهو التسليم بإتمام الصفقة \_ والقرار الحاسم يبقى أميركياً بالطبع \_ من خلال الإعلان، ان هذه هي «مصلحة أميركية»، تماماً كما أن من حق إسرائيل أن تتصرف وفق «مصالحها الخاصة». فقرار إرسال الأسلحة للسعودية، حسب تعبير إسحق شامير، هو قرار أميركي «وليس قراراً إسرائيلياً. والحكومة الاسرائيلية لا توجه سياسة الولايات المتحدة»(^). ويضيف شامير في هذا الصدد، محدداً موقف إسرائيل، أنه أبلغ الأميركيين: إن دولة إسرائيل، وقبل أي شيء آخر، يجب أن تكون قوية وقادرة بالإعتماد على جيشها وقوتها الذاتية، وعلى قوتها الاقتصادية، وليس على مساعدة الولايات المتحدة. وإن لكل دولة في العالم «مصالحها الخاصة». ولا شك أن الدول الصغيرة، كما هو حال وضع يكون فيه توافق بين مصالحنا ومصالح الدول الكبرى»(^). وأكد أن إسرائيل لن ترفض المساعدة الأميركية، التي تُضاعف من قوتها عندما يكون هناك توافق بين المصالح المشتركة.

وحقيقة الأمر، ان هذا الأسلوب الاسرائيلي في الإعلان «الصاخب» عن المعارضة للصفقة السعودية، جاء ليخدم أغراض إسرائيل في تحسين شروط «المساومة» على قيمة